

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

مؤشر PMI يرتفع مع تحسن نمو التوظيف في شهر سبتمبر

النتائج الأساسية:

ارتفاع أعداد الوظائف بأسرع معدل في 13 شهراً

تراجع الإنتاج ولكن بوتيرة أبطأ

زيادة مبيعات التصدير للشهر الثالث على التوالي



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"وصل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي الخاص بمصر إلى مستوى أعلى من المتوسط في شهر سبتمبر، مسجلاً 49.5 نقطة بعد أن سجل 49.4 نقطة في شهر أغسطس، مشيراً إلى تدهور هامشي في الأوضاع التجارية. وعاود الإنتاج والطلبات الجديدة الانخفاض، بالرغم من هبوط الإنتاج بوتيرة أضعف من الشهر السابق.

"وكان تراجع الطلبات الجديدة محلياً بالأساس، حيث أفاد أعضاء اللجنة بزيادة المبيعات الأجنبية للشهر الثالث على التوالي، ولكن بوتيرة أضعف مما شهدته شهر أغسطس:

"من الجوانب السلبية الملحوظة تراجع مستوى الثقة في شهر سبتمبر، حيث هبط إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات. وتأثرت توقعات بعض الشركات بارتفاع أسعار الوقود وغيره من المواد الخام. كما أثر تراجع المبيعات على التوقعات بشكل عام. ومع ذلك، فقد توقع بعض أعضاء اللجنة تحسن النشاط خلال الـ 12 شهراً المقبلة."

شهدت الأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط تدهوراً بمعدل هامشي في شهر سبتمبر، حيث قامت الشركات بخفض الإنتاج بوتيرة متواضعة. كما شهدت المبيعات الإجمالية تراجعاً، لكن طلبات التصدير استمرت في الزيادة. وقد شهد معدل نمو التوظيف أعلى مستوياته في 13 شهراً. حيث تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في حين أدى تخفيض الأسعار في بعض الشركات إلى تراجع زيادة أسعار المبيعات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً هامشياً من 49.4 نقطة في شهر أغسطس إلى 49.5 نقطة في شهر سبتمبر، مشيراً إلى تدهور هامشي في أحوال القطاع. لكن القراءة كانت أعلى من متوسط السلسلة.

ومن العوامل التي ساعدت في نزول القراءة عن مستوى الـ 50.0 نقطة لمؤشر PMI التراجع الشهري الثاني على التوالي في الإنتاج بالشركات المصرية. وواصلت الشركات تقليل النشاط في ظل استمرار انخفاض حجم الأعمال الجديدة. ومع ذلك، فقد كان معدل الانخفاض أضعف بشكل ملحوظ مما شهدته شهر أغسطس. وأدى تراجع الإنتاج إلى زيادة أخرى في مخزون مستلزمات الإنتاج خلال الشهر، مما سمح للشركات بالإبقاء على نشاطها الشرائي دون تغيير.

أما على صعيد الطلب، فقد تراجع إجمالي الأعمال الجديدة التي تلقتها شركات القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط للشهر الثاني على التوالي. وعلى عكس ما شهدته مستويات الإنتاج، حيث ازداد زخم معدل التراجع في شهر سبتمبر في ظل استمرار أعضاء اللجنة في الإشارة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية. إلا أن ضعف معدلات الطلب كان محلياً بالأساس، حيث كانت هناك زيادة طفيفة في المبيعات الأجنبية للمرة الثالثة في ثلاثة أشهر. إلا أن وتيرة النمو كانت أضعف مما شهدته شهراً يوليو وأغسطس.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

وبالرغم من صعوبة أوضاع الطلب، فقد ظل سوق العمل قوياً في شهر سبتمبر، حيث أشارت بيانات الدراسة إلى استمرار زيادة أعداد القوى العاملة. وكانت الزيادة أسرع بشكل طفيف مما شهده شهر أغسطس، ما يجعله أسرع معدل نمو للتوظيف في 13 شهراً. وربطت الشركات بشكل عام بين هذا وبين الحاجة إلى مزيد من العمالة. ومع ذلك، فقد ارتفع حجم الأعمال المتراكمة للشهر السادس على التوالي.

ومن الجدير بالذكر، أن أداء الموردين قد تحسن للشهر الثالث على التوالي في شهر سبتمبر. وكان معدل التحسن هو الأقوى بين ما هو مسجل، لكنه كان متواضعاً.

في الوقت ذاته، تراجعت ضغوط الأسعار في الشركات المصرية خلال شهر سبتمبر. وكانت هناك زيادة أقل، ولكنها ظلت حادة، في تكاليف المشتريات، حيث أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى ارتفاع أسعار الوقود والطاقة والمعادن و مواد خام أخرى. ومع ذلك، فقد كان تحسن سعر الصرف أمام الدولار الأمريكي عاملاً مساعداً في تخفيف الضغوط التضخمية. في الوقت ذاته ازدادت تكاليف التوظيف بأسرع معدل منذ شهر ديسمبر الماضي، حيث سعت الشركات إلى تحسين معدل رضا الموظفين.

اتبعت أسعار المنتجات نفس نهج أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث قامت الشركات بزيادة أسعارها بوتيرة منخفضة مقارنة بشهر أغسطس. في الواقع، خفضت بعض الشركات رسومها في أعقاب تراجع الطلب خلال العامين الماضيين.

وأخيراً، انخفضت توقعات النشاط التجاري المستقبلي بشكل ملحوظ من أعلى مستوى في 18 شهراً خلال شهر أغسطس إلى أضعف مستوى للثقة منذ شهر أكتوبر 2016 سجله شهر سبتمبر. وأدى استمرار تراجع الطلبات الجديدة إلى جانب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج إلى تراجع ثقة الشركات بشأن العام المقبل.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالبيانات الواردة على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر سبتمبر 2019 في الفترة من 12-20 سبتمبر 2019.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للمالكين المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأخطاء، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit's Purchasing Managers' Index™ (PMI) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.